القيمة الدلاليّة للقرائن بين القدامى والمحدثين

Semantic Values of Verbal Clues Between Old and Modern Researchers

أ. محمد محمود المشايخ

محاضر/ كليّة الإمارات للتكنولوجيا -أبو ظبي / الإمارات العربيّة المتحدة

د. محمد عيسى الحوراني

أستاذ مساعد/ جامعة العين -أبو ظبي /الإمارات العربية المتحدة

Mr. Mohammad Mahmoud Almashaykh

Lecturer \ Emirates College of Technology- Abu Dhabi \ United Arab Emirates

mmm8382@yahoo.com

Dr. Mohammad Issa Alhourani

Assistant Professor /al-Ain University -Abu Dhabi\ United Arab Emirates

mohammad.alhourani@aau.ac.ae

تاريخ الاستلام: 16/ 6/ 2019م، **تاريخ القبول:** 5/ 11/ 2019م.

Received: 16/ 6/ 2019, **Accepted:** 5/ 11/ 2019

DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.3604905

E- ISSN: 2616 - 9843

P- ISSN: 2616 - 9835

http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

الملخص:

تتخذ القرائن المستخدمة في أساليب اللغة العربيّة أهميّةً كبرى، لدورها في تقديم أبعاد دلاليّة متنوعة ترتبط بكيفية استخدامها في الجمل والتراكيب. ومن أبرز تلك القرائن (القرائن الحرفية) التي تدخل في تكوين الجملة، وتنحرف بها من دلالة إلى أخرى حسب استخداماتها السّياقيّة، ما يؤكد عمق تأثيرها في انزياح المعنى، وتأطيرها الدّلاليّ للحقل الذي بُنيَتْ فيه.

وتتميز حروف المعاني بأنها ذات حقول دلاليّة متنوعة، فضلاً عن كونها تشكل حلقات ربط بين الجمل والتراكيب، وتتغير معانيها بتغير السّياق الذي استخدمت فيه، وهو ما يقف عليه هذا البحث، كاشفاً عن القيمة الدّلاليّة لاستخدام القرائن والأدوات الحرفيّة في لغة العرب، ومجلياً الآراء فيها، ليقوم بتأصيل القيمة الدلاليّة وحقولها المختلفة في استعمال تلك القرائن، مستعيناً في ذلك بالمنهجين التحليليّ والوصفيّ.

الكلمات المفتاحية: (القرائن، الحروف والأدوات، المعنى، التراث)

Abstract:

The linguistic clues that are used in Arabic literature are of big importance, as it plays a role in delivering a variety of dimensional indications related to the way it is used in sentences and phrases. Amongst these linguistic clues are the prepositional and conjunctional clues that take part in forming sentences, and how they deviate from one meaning to another according to their contextual use, which confirms their deep influence in the alteration of meaning, and how they define the context where they have been used. Therefore, prepositions and conjunctions have various contextual meanings. Moreover, they form links between sentences and phrases. Their meanings change according to the context in which they are used. This point is the main focus of this research, with which we uncover the reasons of Arab's use of prepositional and conjunctional clues and tools, and what are the different opinions about it, trying to establish a theory for the meanings value of using them in different contexts.

Keywords: *Clues, Tools, Conjunctions and Prepositions, Meaning, Heritage*

مقدمة:

نالت أساليب اللغة العربية اهتمامَ العلماء من لغويين ومفسرين وبلاغيين، وهذا الاهتمام لم يكن حكراً على عصرٍ دون آخر؛ فكثيرٌ من الدراسات – قديمةً وحديثةً – تسعى لتحديد القيمة الدلاليّة التي تُسهم في أدائها القرائن المستخدمة في الأساليبِ العربيّة.

والقرينة الحرفيّة: هي عناصر تدخل في تركيب الجملةِ، تُنشِئُ أسلوباً من الأساليب التي يجري البحث فيها، ألزمتْ العربُ نفسها بترادهاَ في الجملةَ العربيّة شعراً ونثراً؛ لمقاصد تصبّ في المعنى. كاستخدام حروف النفي واختلاف الدلالة في الجملة الشرطيّة التي تستخدم إنْ وإذا الشرطيتين، والفرق بين ربّ وواو ربّ في دلالة الجملة والفرق بين الظرف (مع) و(واو المعيّة) وغيرها في اللغة ال عربيّة.

ويُشارُ إلى أنّ «مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيٌّ أكثرها على معاني حروفه»[1]؛ وذلك لأهمية دور الحروف في ربط بعض الجمل ببعضها الآخر، فأَخْذُ المختصين اللغةَ القرآنيةَ ولغةَ الشعر العربيّ بهذا الكم الهائل من الفروقات في الجملة العربية دالٌ على مدى العناية بالأساليب وتراكيبها، وهدفهم في كل ذلك بلوغ الدلالة مقصودَها اللّغويِّ الذي تُشير إليه كل أداةٍ من الأدوات التي تختصّ بالأسلوب المستخدم في الجملة.

ويختلف ما تناوله اللّغويون والمفسرون للأدوات (القرائن الحرفيّة) عن تناول الموضوع ذاته في دراسات البلاغيين، وارتكزت دراسة المحدثين على المقاصد الدلاليّة عند اللّغويين والمفسرين والبلاغيين، إلاّ أنّ الهدف المقصود في الدراسات واحدٌ، وهذا الهدف هو الكشف عن قناع المعنى، لذلك سنشرع في هذه البحث بتوضيح طرق المفسرين واللغويين والبلاغيين في بيان القيم الدلاليّة في تركيب القرائن الحرفيّة للجملة العربيّة، محاولين كشفَ عناية العرب بالأدوات وفضلها الدلاليّ لعلّنا نستطيعُ إضافة شيءٍ جديدٍ إلى الأبحاث التي تناولت هذا المجال.

مشكلة البحث والدراسات السابقة:

تبرز مشكلة البحث في الكشف عن القيم الدّلاليّة من استخدام العرب للقرائن والأدوات التي قد تخرج اللغة عن أصلها المفترض في الاستخدام اللغويّ عند التواصل مع الآخرين، وتكمُن أبرز هذه الظواهر في قدرة المتحدث على استخدام الأدوات والقرائن اللّغويّة بصورتها التي ارتضتها العرب لها، وقلة المعرفة بدلالة الأدوات ازدادَ سوءًا بتقادم الزمان وبالأخص عند اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام، لذلك أصبح الغلط والخطأ فاحشاً وشائعاً على الألسنة، والمشكلة الكبرى هي أنّ السامع لا يقبل البتّة أيَّ شخص يُقوّمُ له خطأً أو يعرّفَهَ بغلط، بل يستخفون بعقول مَن يُبيّن له خصائص اللغة ويكشف لهم قناع الصواب، ومنهم مَن يلبس بعض حجج العربَ كحجّةِ أنّ العرب ركبتْ الضرورات وأجازتها لنفسها وهم لا يعرفون ما الضرورة؟ وكيف يجب أنْ تكون؟ فيستحلون لأنفسهم ما حرّمته العرب على نفسها في لغتهم.

وهنا تبرز الأهميّة إلى توجيه النمط في الدراسات الحديثة إلى إبراز دور القيم التركيبية المستخدمة في لغة العرب، بعيدًا عن التقليد اللغويّ السائر في مثل هذا النوع من الدراسات الوصفيّة، والذي يقوم على دراسة الظواهر النحويّة والصرفيّة – شعراً أو نثراً – بين العرف اللغويّ القديم والعرف اللغويّ الحديث، من ذلك ما ورد في رسالة الظواهر النحويّة والصرفية في شعر المتنبي ـ عبد الجليل يوسف بدا. رسالة دكتوراه في اللغة العربية ـ كلية الآداب، جامعة دمشق 2004، وإن خرجتْ عن ذلك تخرج إلى دراسة موازنة بين النحو والبلاغة.

وكذلك في رسالة (أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة) شعر الهذليين نموذجاً – مها علي محمد الشطناوي – رسالة ماجستير. كلية الآداب جامعة اليرموك 1998. المشرف فايز

القرعان. وغيرها.

فلم يتنبه أحد إلى إبراز هذه الالتزامات التركيبيّة من الناحية الدلاليّة، ومن هنا كان المسوغ لخوض هذه الدراسة، لعلها تكون طريقًا لتوجيه النظر إلى التراث العربيّ بأكمله من منظور وصفيّ يصل بين التراكيب اللغويّة والمعنى للوصول إلى وصفٍ لقيمةٍ دلاليّةٍ جديدةٍ تخدم المعنى.

فكان من المناسب أن نعرجَ على دراسة القرائن والأدوات لنبين ما يأتي: ما فضل الكشف عن دلالة القرائن الحرفيّة في الجملة العربيّة؟ وما الأمور التي تكشفها المعرفة بالقرائن الحرفيّة؟ كيف يمكن المزج بين فروع اللغة لبيان الدلالة المقصودة من استخدام القرائن الحرفيّة في الدراسات التطبيقيّة؟ وما الذي يُضفيه معرفة الباحث باستخدام القرائن الحرفيّة؟

أهداف البحث وأهميته

من أهمّ الأهداف التي يحرص البحث على تحقيقها هي:

1. تأكيد دور القرائن الحرفيّة في دلالة الجملة العربيّة.
2. تأصيل دراسة القرائن الحرفيّة في المباحث الدلاليّة بفروعها.
3. بيان أهميّة القرائن الحرفيّة في الدراسات البلاغيّة واللغويّة وعند المفسرين.

وتنبع أهمية البحث من أنه يقوم على تأصيل دور القيمة الدّلاليّة وراء استخدام القرائن الحرفيّة، وما لهذه القرائن من دور لا يقلُّ أهميّةً عن غيره من فروع اللّغة، ناهيك عن أنّ القرائن الحرفيّة قد يكون لها الدور الأكبر في تأصيل الكثير من الظواهر البلاغيّة في تركيب الجملة العربيّة، وكذلك تمكين الدلالة تمكناً لا يمكن إساءةُ فهمه البتّة، وبهذا قد نستشفُ من البحث ما قد يؤول به الحديث عند الفهمَ الدقيق للمقصود من استخدام كل أداة من الأدوات المتشابهة في الباب الواحد (كأدوات التوكيد والتشبيه)، أو المتقاربة في الدّلالة (كواو المعيّة و مع وكذلك ربّ و واو ربّ) وغير ذلك كثيرٌ في اللغة.

منهج البحث:

سنقوم في هذه البحث بالاعتماد على المنهج الوصفيّ التحليليّ.

فأما التحليلي فسنقوم بتتبع آراء العلماء والمفكرين وتحليل آرائهم وما أوردوه حول دور القرائن والدلالات الحرفيّة في الجملة العربيّة، وسنلجأ إلى المنهج الوصفيّ عند سرد الآراء ونضع الشواهد والأدلّة اللازمة فنصف الدرجة التي تؤكد أهميّة البحث وأهميّة الدلالة الحرفيّة في تأصيل المعاني في شتى فروع اللغة.

المبحث الأول: عناية المفسّرين واللّغويين بدور القرينة الحرفيّة في أداء المعاني

يعدُّ المفسرون أسبقَ من العلماء العرب عنايةً بالقرائن الحرفيّة، وشقّتْ هذه العناية طريقها بعد أن فسدتْ مَلَكَةُ اللغة وأصابها ما أصابها من اللحن والخلاف في معرفة اللّغة والإعراب والبلاغة؛ لذلك أصبحت «علوم اللغة صناعةً من الكلام في موضوعات اللّغة، ما جعل اعتماد التفسير على معرفة اللّغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب»[2]، فأقدموا على الاهتمام بمعاني مفردات القرآن ودلالات تراكيبه وأدواته[3]، ومن المؤكد أنّ المفسرين اهتموا بالأدوات المستخدمة في الأساليب المختلفة، وهذا الاهتمام أوصلهم إلى أنّ «أدنى ما يُستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا يعرف العامة فضله؛ فإنما يعرف ذلك العلماء»[4]، وعلى هذا فقد أصبحت الدراية بدور القرينة الحرفيّة في تحديد المعنى في الجملة علماً أساسياً من علوم اللسان العربي؛ وذلك للدّلالة التي يُضفيها وجود كل أداة في كلّ أسلوب، فكان من المفترض أن نحكم على «أنّ معاني الأدوات علمٌ نشأ في ركاب تفسير القرآن الكريم»[5].

وتهدف الأدوات المستخدمة في الأساليب إلى نقل الدّلالة من ظاهرها إلى معنًى مقصودٍ في ذاته، ويؤدي استخدام بعض الأدوات في التراكيب في غير موضعها إلى فساد الكلام، والخروج عمّا اعتادت عليه العرب في لغتها، وتصل إلى إفساد حكمة النّظم في كلامهم، فليس اختلاف الأدوات في المعنى الواحد يُقصد به معنًى واحدٌ، بل إنّ هذا الاختلاف عائدٌ إلى قيمةٍ مرجوةٍ قصدها المتكلم في جملته، هذه القيمة هي جوهرٌ جماليٌّ موجودٌ في اللغة بصورة بلاغيّة بديعيّة أو بيانيّة أو غير ذلك، فانظر مثلاً ما أوجدتْهُ العرب في دلالة استخدام حرفَ العطف (أم) الذي استخدمته العرب للتسوية في قولنا (سواءٌ عليه أدرس أم لم يدرسْ لن ينجح)، فلو استخدمنا حرف العطف (أو) ـ الذي استخدمته العرب للتعيين أو التخيير ... ـ موضع (أم) لأفسد المعنى إفساداً تاماً؛ لأنّ ظاهر الدّلالة المرجوة من كلا الحرفين قد تكون متشابهةً، ولكنّ المعنى الدّلاليّ لا ينطبق مع تركيب الجملة العربيّة لحرف العطف (أو) فلا يمكن أنْ نتجوّز التركيب الدلاليّ بحالٍ من الأحوال مع وجود كلمة (سواءٌ) والمصدر المؤول من همزة التّسوية والفعل في الجملة.

ويقتضي التنوع الدّلاليّ الذي تؤديه الأدوات في الأساليب اللغويّة المستخدمة من المتكلم «وضْعَ كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا أُبدل مكانه غَيْرَهُ جاء منه: إما تَبَدّل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون مع سقوط البلاغة، وذلك أنّ في الكلام ألفاظاً متقاربة في المعاني، يحسبُ أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب كالعَلَم والمعرفة، والحمد والشكر، وبلى ونعم، وذلك وذاك، ومن وعن، ونحوهما من الأسماء والأفعال والحروف والصفات...، والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك؛ لأنّ لكل لفظة منها خاصيةً تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها، وإن كانا قد يشتركان في بعضها»[6]

ومن ذلك:

- **أولاً: من قرائن النفي**

وقد أورد سيبويه (180هـ) في باب نفي الفعل ما يدلّ على أنّ لكلّ أداةٍ موضعها الدّلاليّ الذي اختصتْ به في هذا الموضع عن غيرها ـ وهو ما قد يعطي الاستخدام دلالةً تفرضها عليها استخدام القرينة الحرفيّة ذاتها دون غيرها ـ فقال: «إذا قال: (فَعَل) فإنّ نفيه (لم يفعل). وإذا قال: (قد فعل) فإنّ نفيه (لمّا يفعل). وإذا قال: (لقد فعل) فإنّ نفيه (ما فعل). لأنّه كأنّه قال: (والله لقد فعل) فقال: (والله ما فعل). وإذا قال هو(يفعل)، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه (ما يفعل). وإذا قال (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه (لا يفعل). وإذا قال (ليفعلنّ) فنفيه (لا يفعل)، كأنّه قال: (والله ليفعلنّ) فقلت (والله لا يفعل). وإذا قال: (سوف يفعل) فإنّ نفيه (لن يفعل)»[7].

ويدلّ استخدام مسمى (حروف المعاني) على الأدوات على

ما تؤديه من دلالة في الأساليب العربيّة، وأنّ هذه الحروف إنما استخدمتْ حتى تخرج بالجملة إلى معنًى آخر يقصده المتحدث، وما يؤكد ذلك أنّ حدّ الحرف عند أصحاب الاختصاص وهو «ما دّل على معنًى في غيره نحو (من) و (إلى) و (ثم) وما أشبه ذلك»[8]ولا يُبنى التكامل في القيمة الدّلاليّة دون وجود تابع الأداة (الاسم، الفعل) فالأداة في التركيب لا قيمه لها مفردةً، وكذلك ليس من الدّلالة في شيء تعاقب حروف الأسلوب الواحد في السياق– إلاّ في باب التوكيد – للدلالة على معنيين في تابعها؛ لأنّ الأداة قطعيّة في دلالتها ولو تماثل العمل في الأسلوب المستخدم[9]، لذلك نستطيع أنْ نُفرّق بين دلالة الجملة المنفيّة التي تبدأ بـ(لا أو ما) بالرجوع إلى باب نفي الفعل عند سيبويه مع أنهما في باب واحد، كقولنا:(ما دخل سعيدٌ ولا دخل محمودٌ) ولكن لا نستطيع أنْ نقول: (ما لا دخل سعيدٌ ومحمودٌ) للدلالة على معنى الحرفين في جملة واحدة، فالزمن الذي صَحبَ استخدام ما النافية (وهو من الحاضر للمستقبل) يختلف عن الزمن الذي سيصحب استخدام لا النافية (وهو من الماضي للمستقبل) وهذا ما يجعل استخدام كِلا الحرفين في الجملة ذاتها أمر غير مقبولٍ دلاليّاً.

♦ **ثانياً: من قرائن العطف**

ونستطيع أنْ نستدلّ على دلالة حرفي العطف (الفاء وثمّ) من خلال سياق الجملة، كقولنا:(دخل خالدٌ فسعيدٌ) أو (دخل خالدٌ ثمّ سعيدٌ) فكلا الحرفين يدلاّن على الترتيب، ولكن تقصر الفترة الزمنيّة بين المرتبَيْن إذا استُخدمت (الفاء) وتطول الفترة الزمنيّة بين المرتّبَيْن إذا استُخدمت (ثمّ)، ولذلك لا نستطيع القولَ، (دخل خالدٌ ثمّ فسعيدٌ) للدلالة على معنى الحرفين في جملة واحدة.

ومن ذلك ما أورده ابن درستويه (347هـ) بقوله في تعاقب حروف الجر: «إبطالُ حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس»[10] وهذا معنًى أورده ابن يعيش في شرحه بعد أنْ عرّف الحرف بقوله: «الحرف ما دّل على معنًى في غيره» وأضاف إليه قوله: «ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعلٍ يصحبه»[11]؛ «أيْ لا يمكن للحرف أنْ يؤدي معنًى إلاّ إذا صَحبهُ فعلٌ أو اسمٌ».

ومما يُلحظ في ما جرى الاطلاع عليه في كتب اللغة حول دلالة الأداة في الجملة أنّ « لفظ الواجب (غير المنفي)، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً، وإذا لحقتْ لفظ النفي عاد إيجاباً وذلك كقوله سبحانه وتعالى: (أأنت قلتَ للناس)[12] أي ما قلتُ لهم، وقوله: (آلله أذن لكم)[13] أي لم يأذن لكم»[14]. ومن ذلك أيضاً لو قلت: (ما تأتينا إلاّ فتحدثنا) أو (ما تزال تأتينا فتحدثنا) وجب الرفعُ؛ وذلك لأنّ النفي في المثال الأول انتقضَ بـ(إلا)، وفي المثال الثاني هو داخلٌ على (زال) و(زال) للنفي، «ونفي النفي إيجاب»[15]، وهذا من تمام الاستشهاد بفضل القرائن الحرفيّة ودورها في تحولات الدّلالة وتنقلها إذا تلاقت هذه القرائن في الجملة الواحدة.

ومن الخصائص التي تُضفيها الأدوات على تابعها خروجِ الشيء عن أصله، فقد يَزول عمّا كان يستحقه وضعاً ويغدو له حكماً آخرَ من خلال وظيفة الأدوات التي تدخل على الجملة العربيّة، ومن هنا يجدرُ في هذا المبحث التوقفُ عند قول سيبويه في باب علم ما الكلم من العربية عندما قال: «...وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَتْ لما مضى، ولِما يكونُ ولم يقع، وما هو كائنٌ ولم ينقطع»[16]، فالنظر إلى ما أرادهَ سيبويه من تحديد أزمنة الفعل ودلالاتها ثقة منه من أنّ الزمن للفعل لا يكون بمجرّد استخدام كلمة تدل على حدث الماضي أو المضارع أو الأمر وإنما أضاف لنا أنّ الفعل الماضي ما دلّ على الماضي في ذاته أو بدخول الأدوات عليه فتحوله من المضارع إلى زمن الماضي؛ وهذه حالٌ قائمةٌ في العربية عندما يدخل أحدُ حرفي النفي والجزم والقلب (لم أو لما) على الفعلِ المضارع فتحول زمنه إلى الماضي، أما ما يخص الأمر فهو فعلٌ دالٌ على حدث يكون ولم يقع حدثه بَعدُ، فهذا لا يكون في الفعل الذي يدلُ على الأمرِ فقط وإنما قد تدخل لام الأمر على الفعل المضارع فتُدخله في حدث الفعل الذي يكون ولم يقع (أي الأمر). وأما الفعل الماضي فإنّه يدل على الزمن الماضي في ذاته ولكنْ دخول (لا) النافية عليه « تُخَلِصه للاستقبال كقوله تعالى: (فلا صدّق ولا صلّى)[17] أي لم يُصدق ولم يصل»[18]، ناهيك عن دلالة أسماء الأفعال على الأزمنة.

ويظهر أنّ سيبويه «قد عَمد إلى المعنى الوظيفيّ الذي تؤديها عناصر اللغة، ورَبَط بينه وبين الحالة الإعرابيّة التي تؤديها كل أداة في الجملة، فهنا يظهر أنّ سيبويه لم يُعنَ بالجانب الشكلي في تحليله لهذا الباب النحويّ، بل أظهر أنّ وظائف الأدوات في الجملة العربيّة تؤدي دورها في تفسير المعنى بمصاحبة الحالة الإعرابية»[19].

ويتضح أنّ الأدوات عند اللغويين والمفسرين تؤدي دورها في الجملة العربية في مقصدين هما:

♦ **أولاً: العلامة الإعرابية ودورها في أداء المعنى**

وهذا يؤكده الدور الذي تؤديه الأدوات المستخدمة في الجملة من جرٍ ونصبٍ وجزم وعطفٍ وغيرها، التي تعمل على تحديد الإعراب للوصول إلىً المعنىً المقصود، لذلك نجد أصحاب الاختصاص يُعرفون «الإعراب بأنه الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»[20]. والعوامل بدورها وقصدها في الجملة العربيّة تحدّد الدلالة عن طريق الإعراب، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[21] فلو كانت العلامة الإعرابية لكلمة (ورسوله) على الجر إتباعاً لما قبلها لكانت البراءة من الرسول في الآية، وكذلك في قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**﴾[22] فلو كانت العلامة الإعرابية برفع (إبراهيم) ونصب (ربه) لكان الابتلاءُ على خلاف المعنى أي ابتلاءُ إبراهيمُ لله، وهذا ما يُدخل المعنى في الشّرك.

ومن ذلك ما سمعه عبد الملك بن مروان من رجل كان يرى رأي الخوارج، أي رأي شبيب الحارثي، عندما مدحه بقصيدةٍ فوصل إلى قوله:

ومِنّــا سُــويدٌ والبَطــينُ وقَعْنَــبٌ
ومِنّــا أمــيرُ المؤمنــين شــبيبُ

فاستدعاه عبد الملك بن مروان وسأله عن هذا القول فردّ عليه: يا أمير المؤمنين إنما قلت (ومنا أميرَ المؤمنين شبيبُ)، وأردت بذلك مناداةً لك (أي: يا أمير المؤمنين). فكان ذلك سبباً لنجاته[23]. فلو كان الرفع لكلمة (أميرُ) لكان أمير المؤمنين هو ذاته شبيبٌ الشاعرُ ولَكان المدحُ موجّهاً للشاعر نفسه، لكنّ تغيير الحركة الإعرابية بتقدير أداة النداء المحذوفة قد أنجتَ الشاعرَ من عقابٍ كاد يحلّ به.

ويتّضح من الآيتين السابقتين والبيت السابق سبب ترجيح الوجه النحوي على غيره إذا دلّ عليه الظاهر، وليس معنى (الظاهر) هنا إلاّ المعنى المقصود من الوجه الإعرابي، لذلك نجد تعدد الوجوه الإعرابية للجملة أو الكلمة الواحدة يدل على تعدد المعاني وهذا ما

أكّده ابن جني في قوله: «ألا ترى أنّ موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً من حيث كان إنما جيءَ به دالاً على اختلاف المعاني» [24].

وعطفاً على ما تقدّم ذهب النحاة والمفسرون إلى أنّ الجملة العربية من حيث المقاصد والأساليب هي السبب الذي أوصل البحث التطبيقي عندهم إلى أنّ الأدوات تؤدي دورها في الجملة بتحديد التأويل المناسب في الجملة، وهذا ما جعل المفسرين يهتمون بالأدوات على الرغم من صعوبة فهم كثير من مقاصدها، وهذا العلْم من أشرف العلوم الدّالة على المَعاني؛ لأنّها قرائنُ المعاني والمحدِّدُ للدلالة المرجوّة، «فالقرينة المستخدمة في الجملة هي الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه»[25] أو بمعنًى آخر «أمرٌ يُشيرُ إلى المطلوب»[26] بتحديدها للزمن أو الحدث أو المُخاطب.

وتعدّ حروف المعاني من القرائن؛ لأنّ «حدَّها ما دلّ على معنًى في غيره ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه»[27]، لذلك نستطيع القولَ، إنّ الأدوات في دورها القائم فيّ الجملة تعدّ مقاصد المعاني ومحددات الدّلالة في الجملة العربية؛ وعندما نلحظها تُشير إلى مطلوب الدّلالة في الخطاب وتوجيه الإعراب.

♦ **ثانياً : وظيفة الأدوات (القرينة الحرفيّة) ودورها في أداء المعنى**

ميّز أصحاب الاختصاص بين الدور الذي يؤديه الإعراب في المعنى والدور الذي تؤديه الأدوات فيه، فوجدوا أنّ الأدوات توجه الإعراب، والإعراب والأدوات معاً يقودان إلى المعنى، لذلك مَن لم يُدرك دور الأدوات المستخدمة في الأساليب المتعددة في تحديد المعنى لا يصلُ إلى مُبتَغاه من المقصود في الجملة العربيّة، لذلك يمكن القول إنّ تأثير الأدوات وتأثير التراكيب الصرفية (القرائن) في المعنى أسبقُ وأهمُ من الإعراب، فلولا القرائن ما تحدد الإعراب، وهذا ما أشار إليه ابن جني (392هـ) في باب «التفسير على المعنى دون اللفظ «عندما قال: «اعلمْ أنّ هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما بذلوا به وتتابعوا فيه؛ حتى إنّ أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة، والأقوال المستشنعة، إنما دعا إليها القائلين بها تعلقُهُم بظواهر هذه الأماكن، دون أن يبحثوا عن سر معانيها، ومعاقد أغراضها. فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه: حتى الناصبة للفعل، يعني في نحو قولنا: اتّق الله حتى يدخلك الجنة. فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة، وإنما جاز أن يتسَّمح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبًا بحرف لا يذكر معها فصارت في اللفظ كالخَلَف له، والعوض منه، وإنما هي في الحقيقة جارّة لا ناصبة»[28]. فهذا تأكيدٌ واضحٌ على أنّ الأدوات هي سرّ المعاني ومعاقد الأغراض ـ على حدّ قول ابن جني ـ، وأنّ إنكارَ دورها في شرف الدلالة وحقيقتها إنما هو من سوء الرأي وفساد الاعتقاد، فتَرْكُ الأدوات ودلالتها في تحديد الحدث أو الزمن أو المخاطب يؤدي إلى فساد المعاني.

ونجد ابن جني في موضع آخر يقدّم المعنى على الإعراب فإذا اختلفت المعاني بسبب الإعراب فالأولى أن نتصرف بالإعراب خدمةً للمعنى الذي تريده أو المعنى الصحيح، فيقول: "وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحلت لتصحيح الإعراب. فمن ذلك قول الله تعالى:(إنه على رجعه لقادرٌ يوم تُبلى السرائر)[29]، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأً؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تُبلى)، وبين ما هو معلّق به من المصدر الذي هو (الرجع)، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز. أما إذا كان المعنى مقتضيًا له والإعراب مانعًا منه، احتلتَ له، بأن تضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر. ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالةَ المصدر على فعله[30]. وهذا يدلّ على أنّ تتبع دلالة الأدوات والحروف واجبٌ على القارئ، لكي يصل إلى تمام المعاني، لذلك نجد ابن جني في القول السابق يبحث عن مُضمر الأدوات ومحذوفها بالتحايل على المعنى، وللوصول إلى المعنى الذي يستقيم فيه القول، لذلك نرى مثل هذا القول وغيره عند ابن جني في باب أطلق عليه اسم (تجاذب المعاني والإعراب)، والإعراب يستدعي وجود الأدوات، وكأنّ عنوان الباب السابق يدلّنا إلى معنًى فرعيٍّ هو تجاذب المعاني والأدوات في خدمة الدّلالة، وهذا أقرب إلى أنْ يوضح حقيقة الاستشهاد السابق[31].

المبحث الثاني: عناية البلاغيين بدور القرينة الحرفيّة في أداء المعاني

عني البلاغيون بالأدوات المستخدمة في الأساليب البلاغية؛ لدورها في رسم صورة للمعنى ألفتها العرب في لغتهم ونظم كلامهم، فالوصول إلى دلالة السياق هدفٌ منشودٌ في الدراساتَ البلاغيّة، لذلك فإنّ العرب ما استخدمت الأساليب البلاغيّة في لغتها إلاّ بوصفها قرينةً تُجري الخطاب مجرًى يتناسب مع المقام، ويتوجب على وجود القرينة الإشارة إلى مطلوب يسعى إليه المتكلم.

سَعْيُهُم هذا مقصودٌ في ذاته للرّقي بالدّلالة القرآنيّة إلى أَوْجهَا، ذلك «أنّ طريق هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقل ما يخرج الشيء منها على الحقيقة... فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عُرْفهم، وعادتهم في استعمالها»[32]، لذلك نجد في كلام العرب حلولَ الحرف مكان الكلمة أو الجملة، كأنْ يأتوا بحرف الجر (عن) بمعنى كلمة (بدل) في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً**﴾ [33]، وكذلك ما يعنيه حرف العطف (ثمّ) في إفادته لمعنى الترتيب والتراخي كما ورد في قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [34] أي وبعد أنْ أحياكم بفترة زمنيّة أماتكم، وبعدَ أنْ أماتكم بفترة زمنيّة أحياكم...، ففي هذه الآية أفادت (ثمّ) معنيين هما الترتيب والتراخي (إفادة وجود فترة زمنيّة بين كلّ فعل وآخر)، كما أننا لو نظرنا إلى قوله تعالى: «الحمد لله رب العالمين»[35] لوجدنا أنّ اللام في قوله تعالى تفيد معنى (أخصّ). ولمثل هذا وغيره أشار إليه ابن جني في باب (زيادة الحروف وحذفها)[36].

وعطفاً على ما سلف فالدراية بالأدوات ودلالة استخدامها من العلوم التي تكشف القناعَ عن المعاني، وهو فرعٌ من فروع البيان؛ لهذا عدّ المفسرون الدراية بعلم البيان من أهم العلوم التي يجب أنْ يسعى المفسرُ إلى احتوائها؛ لما لهذا العلم من أدوات يستخدمها الخطاب القرآني لبلوغ معنًى مقصودٍ في الجملة القرآنيّة، لذلك ذهب

صاحب البرهان إلى أنّ المعرفة «بأوضاع علم البيان عمدةَ التفسير، والمُطْلِعَ على عجائب كلام الله، وهي قاعدة الفصاحة، وواسطة عقد البلاغة»[37]، فوَضْعُ كلّ حرف مكانه الذي يَبينُ به المعاني ويُفْهَم به حقيقة الدّلالة يقود الكلامَ إلى البُعد عن فساد الدّلالة، والوهمُ بتقارب المعاني في الأدوات التي تؤدي الدّلالة نفسها يقود الكلامَ إلى أحد الأمرين هما تبدّل المعنى أو فساد الدلالة[38]، فبهذه القاعدة ومثلها اهتمّ البلاغيون أيّما اهتمام، وعدّوا العلم بالأدوات التي تُستخدم في أساليب البيان من أدلّ العُلوم على كمال المعنى، لما فيها من اختصار للدّلالة مصحوب بدلالة خاصّة بالأداة[39]، وهذه الدّلالة هي أساسُ البيان، «فعلىً قدر وضُوح الدّلالة وصواب الإشارة وحُسن الاختصار ودقة المدخل يكون إظهار المعنى الخفي، وهو البيان الذي سمعتَ الله – عزّ وجل – يمدحه، والبيان اسم جامعٌ لكل شيءٍ كشف له قناع المعنى»[40]، وهذا عند البلاغيين بخلاف ما يتعاطاه المُلغز من الشعراء والمحاجي من الناس؛ لأنّ الله تعالى لم يكن ليُعجِزَ بكتابه من طريق الإلباس والتعمية[41].

والاهتمام بدلالة السياق في عُرف البلاغيّين تجعلهم يهتمون بالمعاني وبحالة المتلقي، ذلك أنّ المعاني تحدد الألفاظ التي يجب أنْ يعرضها المتكلم بدلالة معرفته لمقاصد اللُّغة، فالاهتمام بالمتلقي ترفع من قرائن اللفظ وتقللها، وهذا ما أبانه الجاحظ (255هـ) في بيانه عندما قال : «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك مقاماً ويقسم المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستَمعين على أقدار تلك الحالات حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني»[42].

وذكر الجرجاني (471هـ) إلى أنّ الكلام العربيّ لا يُفهمُ معناه من ظاهره بوجود الأساليب البلاغية فحسب، وإنما تجدُ الأساليب البلاغيّة طريقها إلى معنًى آخر تُفضي إليه الجملة، وهذا يعتمدُ على نوع الأسلوب البلاغيّ المستخدم في الجملة. «فالكلام عنده على ضربين: ضربٌ أن تصل به إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ... وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة. ثم تجد لذلك المعنى دلالةً ثانيةً تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر في الكناية، والاستعارة، والتمثيل ...، وإذا عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة، وهي تقول :المعنى ومعنى المعنى؛ و تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ الذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنًى، إلى معنى، ثم يُفضي بك ذلك إلى معنى آخر»[43]، ولكن الحديث السابق لا يقتصر على الاستعارة والكناية والتمثيل وغيره من علوم البلاغة فحسب، بل إنّ هذا ما نستطيع أن نلمسه في الأدوات المستخدمة في الأساليب، فـ(كل وجميع) هما لفظتان تدلاّن على باب التوكيد (وهذا هو المعنى)، ولكن (معنى المعنى) أنّ استخدام (كل) يختلف في الدلالة عن استخدام (جميع) [44].

وبتحديد مضمون الخطاب في الجملة العربيّة باستخدام المؤكدات من أدوات الأساليب المختلفة، عندما تحدد صفة المخاطب في الكلام العربي، ففي الخبر الابتدائي يسعى فيه القائل لطرح جملته إلى خالي الذهن حتى يُعرّف المخاطب بالخبر، فيعرض له الجملة دون مؤكدات. فإذا تطور الخطاب بين الطرفين ورأى القائل المخاطبَ شاكاً فيما قدّمه في جملته لجأ إلى تراكيب التأكيد فطرح جملته بمؤكدٍ واحدٍ ليضعَ المخاطب في حال الطلب (الخبر الطلبي). وإذا اشتدّ الإنكارُ عند المخاطب لَجَأَ القائل إلى تأكيد الجملة باستخدام أساليب التأكيد في جملته بزيادة المؤكدات إلى مؤكّدين فأكثر ليضع المخاطب موضع الإنكار (الخبر الإنكاري). ولو نظرت إلى أساليب تأكيد الجملة الخبرية لوجدتَ أنها تراكيب مستخدمه في الجملة ذات قيمة دلاليّة تُبرز معنًى يطلبه حال المخاطب في الجملة، ومن التوكيد: جُمَلُ القَسَم، نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، لام الأمر، لام الابتداء، حرف التوكيد والنصب إنّ، قد مصاحبة للفعل الماضي، أمّا الشرطيّة، أحرف التنبيه، أداة العرض ألا، أداة التحضيض هلا [45]. وهذا أدلُّ ما يكون على أنّ دلالة الألفاظ تكشف عن ذاتها، وإذا لحقتها الأدوات فهي تدل على معنى أسلوبها (مثل الشرط، النفي، التوكيد، ...) وتدلّ على حقيقة دلالتها التي وضعتْ من أجله (كدلالتها على تحديد الزمان وتنكيره أو تعريف المكان أو تنكيره أو على تحقق الحدث وعدم تحققه أو على تحديد المخاطب أو تنكيره ...)، وهذا لا يستطيع الكشف عنه إلاّ من اختصّتْ درايته بذلك [46].

وقد ذهب البلاغيون إلى أنّ السياق قرينةٌ يلجأ إليها الناظر في بيان المعنى، فهو في عرف البلاغيين مُحَدِّدٌ للمقام ودالٌ على المعاني، لأنّ مقامات الكلام تحتاج إلى ألفاظ وأدوات تدلّ عليها، فلكلّ مقام ألفاظُه وأدواته التي تتناسب مع سياقها؛ فسياق الحديث في باب التّوكيد ـ على سبيل المثال ـ يحتاج المخاطب المنكر للخبر أدوات للتوكيد خلافاً لحاجة المخاطب الشاك في الخبر لأدوات التوكيد، لذلك تتفاوت الأدوات بحسب درجة الإنكار، لهذا السبب فقد عدّ البلاغيون «أنّ دلالة السياق ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدّلالة، وهو من أعظم القرائن الدّالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى: (ذقْ إنّك أنتَ العزيزُ الكريم)[47] كيف تجد سياقه على أنه الذليل الحقير»[48].

العلاقات التي توضّح المعنى باستخدام القرائن البلاغيّة:

♦ أولاً: العلاقة بين الأسلوب البلاغي والمعنى

عدّ البلاغيون الأساليب البلاغية من القرائن الدالة على إعجاز القرآن الكريم، وهذا الإعجاز يكمن وراء جمال الدلالة التي تُخفيها الأساليب البلاغية وبراعتها في أداء المعاني، فوجدوا في الأساليب البلاغيّة معيناً لا ينضبُ في استخراج روعة التصوير الفنيّ الذي تدل عليها أمثلة المجاز بما فيه من حذف، وزيادة، وتقديم، وتأخير وحملٍ على المعنى وتحريف[49]، فالقرآن الكريم دالٌ فيّ معانيه وألفاظه على الإعجاز اللغويّ، وهذه البراعة ميّزها البلاغيون عمّا يستخدمه الشعراء من المُلغز والأحاجي البلاغيّة التي قد تدلّ على براعة تصرفهم في أساليب اللغة لمقاصده الدلاليّة.

و يجدرُ بالبحث أنْ يُشيرَ إلى أنّ الأدوات في الأساليب اللغويّة قد تتصرف في الدلالة فتحوّل المجاز إلى حقيقة، ومن ذلك ما جاء في ألفاظ التوكيد المعنوي ودورها في تحويل المجاز إلى حقيقة، «فإذا عُرف التوكيد لمَ وقعَ في الكلام نحو (نفسه وعينه وأجمع، وكله وكلهم وكليهما وما أشبه ذلك) عَرَفتَ منه حال سعة المجاز في هذا الكلام: ألا ترَاك قد تقول: قطع الأمير اللص ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: (قطع الأمير نفسُهُ اللصّ) رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة؛ لكنْ يبقى عليك التجوز من مكان آخر وهو قولك: اللص وإنما لعله قطع يده أو رجله؛ فإذا احتَطْتَ قلت: قطع الأميرُ نفسُهُ يد اللص أو رجله. وكذلك جاء الجيش أجمع، ولولا أنّه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه وإن أطلقت المجيء

على(جميعه) لما كان لقولك: (أجمع) معنى»[50].

♦ **ثانياً: العلاقة بين السياق والمعنى**

التفت البلاغيون إلى السياقات التي تُقال فيها العبارات، وبالأخص أسباب نزول الآيات في القرآن الكريم، والأغراض الشعريّة في القصيدة العربية، وهذا الأمر دعاهم للاهتمام بمعجم الألفاظ المستخدمة في الأسلوب البلاغيّ ومدى علاقته الدلاليّة بالسياق، ومن خلاله يُحدد الدارس أقدار المخاطبين في الجملة وطبقاتهم، لذلك يعدّ السياق قرينةً تعرض الحالة النفسيّة التي يبدو فيها المتحدث أو تعرض صفة المخاطب بالنسبة للمتحدث التي تبرز في الجملة.

فالنداء - على سبيل المثال - قرينةٌ تحدد صفة المنادَى بالنسبة للمنادي، لذلك قد تُستخدم أداة نداء القريب لنداء البعيد للدلالة على أنّ المنادى عالي المنزلة أو منحط المنزلة أو غافل شارد الذهن[51].

♦ **ثالثاً: العلاقة بين الألفاظ المفردة والمعنى**

تعدّ الألفاظ من القرائن الجامدة، فلا تدلُّ إلّا على ذاتها في الجملة عند البلاغيّين، وهذا الأمر هو الفرق الجوهريّ القائم بين الأساليب البلاغيّة والألفاظ، لذلك نجد كثيراً من الكتب قد خرجت بدراستها لتوضيح الوظائف الدّلاليّة التي تؤديها الألفاظ المتقاربة في المعاني، ومثال ذلك إصلاح ابن السّكّيت (244هـ) والفروق للعسكري (329هـ)، وهذا ما جعل بعضهم يُنكرُ وجودَ الترادف في اللغة، وقد يميلُ إلى هذا الحُكْم كلّ مَن استهواه النظر في معاني القرآن الكريم والشعر العربيّ.

ويبدو أنّ الجاحظَ من أوائل الساعين إلى هذا الإنكار، عندما قال: «وقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها، ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع، والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حالة القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر؛ لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام، والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين الغيث"[52].

المبحث الثالث: عناية علماء اللغة المعاصرين بدلالات القرينة الحرفيّة المستخدمة في أساليب اللغة.

جاءت عناية المعاصرين بالنحو العربي من أجل التقعيد للأصول النحوية التي وضعتها العرب حفاظاً على هذه اللغة من الضياع، فاهتموا بتقديم كمٍّ من المؤلفات التي تُعرَضُ بأسلوب كاتبها دون المسّ بجوهر هذه القواعد[53]، وأغلب المؤلفات النحويّة سعتْ لتيسير تناول المسائل النحويّة من بطون الكتب القديمة، فأخذت طابع التقعيد للغة دون الاهتمام بجوهر هذه القواعد الذي يمسّ المعنى[54].

ولم يبقَ الحال في الدراسات النحويّة على ما هو عليه عند القدماء، فقد اجتهد بعض المعاصرين في الوصول إلى تجديد لدراسة النحو وتقديمه إلى المتعلمين من باب التيسير وتسهيل دراسة النحو العربيّ[55]، ولكن بدا أنّ النظر إلى مدى أخْذ المحدثين بالنظرات التحديثيّة لتناول النحو العربيّ لم ينل عناية المحدثين على وجه التطبيق، والقصدُ هنا تناول العناية بديوان شاعر أو آيات القرآن الكريم على وجه الحصر وتتبع الدّلالة فيها، بل ظهرت عنايتهم بالنظرات التحديثيّة على وجه الإعجاب بهذه الآراء أو الرد عليها، مع أنّ هذا الاتجاه من التجديد أخذ يهتم بالدلالة التي يقدمها الباب النحويّ لخدمة المعنى وهذا ما نلحظُهُ – كثيراً – في كتب أولئك الساعين إلى التجديد، ومن ذلك ما ذكره إبراهيم مصطفى ناقداً لتقديم النحاة للقواعد النحويّة بمعزلٍ عن المعنى الذي يؤديه الباب النحويّ في الجملة العربيّة «أما علامات الإعراب فقلّ أن ترى لها أثراً في تصوير المعنى، وقلّ أن يُشعرنا النحاة بفرقٍ بين أن تنصب أو ترفع...»[56].

ومع كل المحاولات التي سعى إليها المحدثون لم أجد في ما جرى الاطلاع فيه من كتب التجديد دراسةً حقيقيّة تجديديّة، تحاول كَشْفَ القناع عن المعنى الذي تؤديه الأدوات في الجملة العربيّة، ويبدو أنّ السَبب وراءَ ذلك هو صعوبة البحوث التي تقوم بها في الوصول إلى فَهْم المعنى من استخدام هذه الأدوات التركيبيّة، وهذا ما أشار إليه تمّام حسان عندما أخذ يُبين الوظيفة الدّلاليّة التي تؤديها ما أطلق عليه بـ (قرائن التعليق)[57] **عندما قال «ولا شك في أن أصعب القرائن من حيث إمكانيّة الكشف عنها هي قرينة التعليق لأنها:**

1. قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان.
2. إنّ التّأمل فيها يقود - في الأغلب الأعم من الحالات - إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالتفكير النحويّ، ونخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج.
3. إنّ الكشف عن هذه القرينة هي الغاية الكُبرى من التحليل الإعرابي، وما دام الناس يُحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً؛ فإن معنى ذلك أنّ من الصعب عليهم أحياناً أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية (قرينة التعليق) وهي أم القرائن النحوية جميعاً.»[58]

ويقودنا قول تمام حسّان السابق إلى أنّ الصعوبة القائمة في مزج القرائن المستخدمة في تركيب الجملة والوظيفة النحوية التي تؤديها هذه القرائن في أداء المعنى، يجعل من الصعوبة بمكانة في دراسة حقيقة الدلالة المقصودة وراء استخدام الأدوات في الجمل، مادام الدارس لم يضم الدلالات التي تُشير إليها الأدوات إلى حصيلته الفكريّة؛ ما يجعله غير قادر على أن يُدرك حقيقة الدلالة في كثير من الأحيان، فيستعيض بالمعنى الظاهر على حساب الحقيقة الدلّاليّة التي تؤديها الأدوات في الجملة، كنفي الفعل - على سبيل المثال - يلجأ الدارس إلى أن يُشيرَ إلى النفي بوجود الأداة دون العلم بأنّ الأداة المستخدمة تُشير إلى زمن النفي (الماضي، الحاضر، المستقبل)[59].

وقد أدرك المعاصرون أن التنوع في استعمال الأدوات في الأساليب من خلال السياق لا يُقصد به دلالة واحدة، فليست الدلالة السياقيّة للنفي بـ(لا) هي دلالتها السياقيّة للنفي بـ(ما)، وليس (إنْ الشرطية) تؤدي وظيفتها الدلاليّة مثلما تؤديها (إذا الشرطية)، وكذلك ما استطاع الشعراء أنْ يبرعوا به فيما يُسمى بتناوب الحروف وتعاورها في الاستخدام اللغوي، «فالمغزى من وراء كل ذلك أنّ ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعددية والاحتماليّة يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة ليرى أنّ المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود، ومن هنا نرى التفاضل بين المُعْربين للجملة الواحدة «[60]، وهذا يؤكد أنّ الإلمام بمعاني الأدوات من أهم الدلالات التي تفرض على اللغوي أنْ يُحْكِمَ معرفتَها، «فالمعنى يجمع بين العنصر اللغوي و الوظيفة النحويّة التي يشغلها؛ ولذا فإن التفسير الذي يربط بين المعنى

والعمل يُبْرِزُ كيف تشكلت تراكيب نحوية مقبولة بالمحافظة على النظام النحوي للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوي العامل، والوظيفة التي يؤديها حين تدخل في علاقات مع العناصر اللغوية الأخرى التي تؤدي وظائف محددة «[61].

ويعدُّ التبادل الوظيفي بين معاني أبواب النحو (التبادل الوظيفي بين الحروف) هو السبب وراء اهتمام المحدثين بدراسة القواعد النحويّة لخدمة المعنى الذي يؤديه الباب النحوي، وهذا ما يتعاطاه الشعراء والطاعنون في دراسة الأبواب النحويّة على سبيل إظهار المَلَكَة الدلاليّة التي يستطيع أن يصل بها المتحدث في جملته التي يُلقيها للسامع، فهي براعةٌ يمتلكونها، وإبداعٌ مقصود، **وهذا الإبداع قسّمه الدكتور ممدوح الرمالي إلى نوعين هما:**

♦ الأول: هو إبداع اللغة ومستخدميها من الناطقين والشعراء وغيرهم، وهو أن تستخدم لفظة في تركيب بمعنى لفظة أخرى دون أن تتغير دلالة التركيب، وذلك مشهور في أحرف الجر التي يحل الحرف الواحد منها محل إخوته من الأحرف دون أن تتغير دلالة التركيب، وهو ما أطلق عليها العلماء العرب تعاور حروف الجر بعضها لبعضها الآخر، وتسميته أيضاً بـ ((تبادل الوظائف الدلاليّة)).

♦ والنوع الثاني: إبداع النحاة و المقعّدين، وهو مرتبط بأمور التفسير والتحليل وإيجاد المخرج[62]، وما يختصّ بتغيير المواقع الإعرابية للأدوات ـ للأسماء منها ـ بحسب تركيب الجملة ومكوّناتها، كاستخدام (ما و مَن) الشرطيتين مرّة في الابتداء وأخرى في المفعوليّة، وتعدد الموقع الإعرابي لـ(كيف الاستفهاميّة)، وهو ما أطلق عليه بـ(تبادل الوظائف النحويّة) [63].

وبدا أنّ الاتساع في الدراسات الدلاليّة الحديثة وأَخْذَ أدوات الإبداع في الدّلالة غير محصورة في النحو العربي، بل يمكن أنْ يُضافَ إليها الاستخدامات التركيبيّة التي تتضمن الأنماط البلاغيّة من استعارة وكناية ومجاز وتشبيه وغيرها، وهذا الإبداع شقّ طريقه بصورة ملحوظة ليأخذَ موقعه من علم الدّلالة عند المُحدثين، فأخذ يُطلق عليه فيما بعد (بعلم الأسلوبيّة)، وهذا العلم يأخذ معنى الدّلالة التي تكمنُ في الأساليب البلاغيّة، فيبحث عن الانزياحات والانحرافات والخروج عن المألوف وتبدُّلات المعاني التي تؤديها الأساليب البلاغيّة في خدمتها لقوة المعنى.

وقد خلُصت الدراسات الحديثة إلى الاهتمام بما جاء به القدامى من علاقات برزت بين القرائن اللغويّة، ومقصدها «رفع حكم نحويّ عن كلمة مؤدية لوظيفة نحويّة بعينها في الجملة، وإبدال حكم نحويٍّ غيّره به يدلّ عليه السياق بقرائنه اتكاءً على أصل موجودٍ لا مفترض[64]حددته طبيعة اللغة بضوابطها (القياس ...)»[65] وما يدلّ على هذا الأمر الدواعي الدلاليّة (رفع الحكم النحوي) من استخدام إحدى أداتي الشرط (إذا، إنْ)، وأَخَذَ يُطلق عليها المعاصرون بدوال نسخ الدلالة[66]، **وبيّنوها فيما يأتي:**

1. الإبطال: وهو ما يُقصد به التقاء أسلوبين أو أكثر من أساليب العربية في جملة وهذا يؤدي إلى توقف عمل الأسلوب في المعنى، لا في الوظيفة النحويّة. ومثال ذلك : إبطال دلالة أداة الاستثناء بـ(إلا) لإفادة التوكيد، وهذا عند تناسخ النفي مع الاستثناء[67]، فيعمل النفي وأداة الاستثناء (إلا) في الاستثناء المفرغ على إثبات الحكم لشيء ونفيه عمّا عداه (أسلوب الحصر) وهذا يُبطلُ حكمَ النفي في الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾ (68)، ففي الآية السابقة يظهر حصر الدلالة بمحمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ دون غيره في الزمن الذي عاش فيه وليس نفي الرسالة عنه، فلو حذفنا أداة الاستثناء (إلاّ) نلحظ أنّ الجملة قد نفت عن محمد ـ صلى الله عليه وسلّم ـ الرسالة.

ومن ذلك أيضاً إبطال عمل حرف التوكيد والنصب (إنّ) عند دخولها على (ما النافية أو الموصولة)، كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾ [69]، فالأصلُ في الضمير المنفصل (هم) أنْ يكون اسماً لحرف التوكيد والنصب (إنّ)، ولكن دخول (ما) النافية عليها أبطلتها عن العمل فيما بعدها.

2. إزالة الحكم: وهو ما أسماه السيوطي (ت 911 هـ) في الأشباه والنظائر (الطارئُ يُزيل حكم الثابت) ونقل عن ابن جني قوله في باب «(نقض الأوضاع إذا طرأ عليه طارئ) كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه التعجب، استحال خبراً. كقولنا (مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ أو أيما رجل؟!، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولستَ مُستفهماً»[70]، فالأصل في الجملة أنْ تكون (مررتُ برجلٍ فضله عظيمٌ)، فعندما كان الغرض من الجملة التعجب، استخدم الاستفهام الذي خرج إلى معنى التعجب لبيان عظم فضل المخصوص بالحكم، وأبطل حكمَ الاستفهام بـ(أيّ، أيما)، وأصبحت الجملة الإنشائيّة خبريّةً تُخبرُ عن عِظَم الفضل للرجل، لا الاستفهام عن عِظم الفضل للرجل .

3. الإلغاء: وهو عند النحاة على ثلاثة أقسام[71]هي إلغاءٌ في اللفظ والمعنى مثل: «(لا) الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو (ما منعكَ إذْ رأيتهم ضلّوا ألاّ تتّبعن»[72]، (ما منعكَ ألاّ تسجُدَ)[73] ويوضحه الآية الأخرى (ما منعكَ أنْ تسجُدَ)[74] ومنه (لئلاّ يعلمَ أهلُ الكتاب)[75] أي ليعلموا[76]، وهي في الآيات السابقة مُلغاة في دلالتها على النفي (نفي الحدث والزمن)، وزائدة لإفادة معنى التوكيد في المعنى، فلو حُذفتْ ما نقص في المعنى غير دلالة توكيد الحدث فقط، والتوكيد ليس غرضاً دلالياً لاستخدام النفي، وإنما الغرض منه إزالة الحكم في الحدث أو الزمن. وإلغاءٌ في اللفظ دون المعنى، ومثلها «(ما كان أحسن زيداً) فتذكر كان لتدلّ أنه فيما مضى»[77]، فلو حُذف الفعل الناقص (كان) ما اختلفت الدلالة إلا بنقصانها عنصر الزمن الماضي الذي دُلّ عليه به. وإلغاءٌ في المعنى دون اللفظ. ومثل ذلك دخول حرف الجر الزائد على الجملة لإفادة معنى التوكيد، كأنْ تقول (ما جاء من رجل)، فالجملة نفت مَجيءَ الرجال، وحَذْفُ (من) لا يُضيرُ المعنى غير نقصان دلالة التوكيد.

4. التحول: ويُشترط فيه الحذف أو التعويض أو التبادل أو الزيادة أو تحويل الصيغة[78]، ومن هذه الظواهر ما ورد في باب التمييز عندما «يكون محولاً عن الفاعل كقوله تعالى: واشتعل الرأس شيباً»[79] أصله اشتعل شيبُ الرأس...أو أن يكون محولاً عن المفعول به كقوله تعالى: «وفجرنا الأرضَ عيوناً»[80] قيلَ: التقديرُ وفجرنا عيونَ الأرض، وكذا قيل في (غرستُ الأرضَ شجراً) [81].

5. الخروج عن الحقيقة: وقد ورد عند ابن جني في (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأوَل ما لم يدعُ داعٍ إلى الترك أو التحويل)[82] ومنه ما نقله عن قطرب (ت 206 هـ) في أنه «ذهب إلى أن (أو) قد تكون بمعنى (الواو)، وأنشد بيتَ النابغة:

قالَـت ألا لَيتَمـا هَـذا الحَمـامُ
لَنـا إلى حَمامَتِنـا وَنِصـفُهُ فَقَـد

فقال: معناه: ونصفه. ولعمري، إن كذا معناه. وكيف لا يكون

كذلك ولا بدّ منه، قد كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو: ونصفه»[83].

ومن هذا الباب الاستفهام الذي يخرج إلى التقرير، فالاستفهام ضربٌ من ضروب الإنشاء الطلبي، و»التقرير ضرب من الخبر، وذلك ضد الاستفهام»[84]، ويعني (التقرير) «حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرّ عنده ثبوتُهُ أو نفيُهُ»[85].

ومثال ذلك في قوله تعالى : ﴿**قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [86]، فالسؤال في الآية ما كان للاستفهام؛ لعلمهم بأنّ الذي حطّم أصنامهم هو سيدنا إبراهيم – عليه السلام –، وهذا يدلّ على عكس الاستفهام الذي يعدُّ إنشاءً طلبيّاً، فالهدف الدلاليّ من جملة الاستفهام (بوصفه إنشاءً طلبيًّا) هو «استدعاء مطلوب غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل»[87]، واستدعاء المطلوب كان معروفاً في الآية السابقة بالنسبة لقوم سيدنا إبراهيم – عليه السلام –، ولكنْ كان الهدف من الاستفهام طلب الإقرار والاعتراف بما فعله، لا طلب السؤال عن شيءٍ غير معلوم.

6. خلع الدّلالة : ومن ذلك ما أورده السيوطي في (خلع الدلالة) فقال: «ومن ذلك قولنا: (ألا) قد كان كذا وقول **الله** سبحانه (ألا إنهم يثنون صدورهم)»[88] فـ(ألا) هذه فيها أمران: التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاء معها (يا)، خلصت افتتاحًا لا غير، وصار التنبيه الذي فيها لـ(يا) دونها وذلك نحو قوله تعالى: (ألا يسجدوا **لله**) (89)، ومن حالات خلع الدلالة ما يظهر في (ما الموصولة أو النافية أو المصدرية) التي تتصل بحرف التوكيد والنصب (إنّ)، ما يجعل (ما) كافّةً عن عملها، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾ [90]، فلو حُذفتْ (إنّ) لَلُوحظ أنّ (ما) في الجملة نفتْ حكمَ الإصلاح عن كفّار قريش، لذلك عندما دخلت (إنّ) على (ما) خلعت الدلالة عنها من النفي إلى الكافة عن العمل؛ وذلك لإبطالها عمل (إنّ) نحوياً لا دلالياً، وأقصد دلاليّاً دلالة التوكيد فيها.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾[91]، فلو حُذفتْ (إنّ) لَلُوحظَ أنّ (ما والفعل بعدها) في الجملة قد حلاّ محلّ المصدر الصريح (قوله له)؛ لذلك عندما دخلت (إنّ) على (ما) خلعت الدلالة عنها من المصدريّة إلى الكافة عن العمل وذلك لإبطالها عمل (إنّ) نحوياً لا دلالياً.

كما أنّ (إنّ) قد تخلع الدلالة عن (ما الموصولة) كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ، إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ**﴾[92]، فلو حُذفتْ (إنّ) لَلُوحظَ أنّ (ما) في الجملة وصلة الآيتين ببعضهما لبيان حكم المحرّم والحلال من الطيبات، لذلك عندما دخلت (إنّ) على (ما) خلعت الدلالة عنها من الموصولة إلى الكافة عن العمل وذلك لإبطالها عمل (إنّ) نحوياً لا دلالياً.

7. العدول: هو «ضربٌ من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع»(93)، ومن هذا ما أورده ابن هشام في العدول عن النصب في قوله تعالى : ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۞ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۞ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۞ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۞**﴾ [94] لتتناسب الفواصل وغيره كثير[95]، والأصلُ في الآية السابقة أنْ يكون الفعل (يعتذرون) منصوباً (بحذف النون) بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة، ولكنْ أُعملتْ الفاء معنى الترتيب والتعقيب فعطفتْ الفعل مرفوعاً على الفعل المرفوع الذي سبقها (يُؤذن) لغرض تناسق الفواصل مع ما سبقها وما لحقها من آيات، فتَغيّر الباب النحويّ في حرف الفاء أخرج التركيب النحويّ من غرض إلى آخر للوصول إلى تناسق الفواصل في الجمل المتتابعة .

8. القلب النحوي: و يُقصد به التبادل بين الوظائف النحويّة في الجملة العربية وأورده ابن هشام عندما قال «من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر، ومنه في الكلام (أدخلتُ القلنسوة في رأسي، وعرضتُ الناقة على الحوض وعرضتها على الماء...)»[96]، ففي ذلك وضع ما حقّه المفعوليّة في محل الجر بحرف الجر، فالأصلُ أنْ تكونَ الجُمل السابقة (أدخلتُ الرأسَ في القلنسوة، وعرضتُ الحوضَ على الناقة، وعرضتُ الماءَ عليها...) وهذا التركيب النحويّ الذي اختصّ في ترتيب الجملة حسبَ معناها عائدٌ دلالته إلى معنى الجملة، أو ما سُمع عن العرب، فمن الأولى ما جاء في الأمثلة السابقة؛ فالأصلُ في الماء أنْ يُعرضَ على الناقة لحاجتها له لا أنْ تُعرضَ الناقةُ على الماء لأنها جامدةٌ لا تحتاجُ إلى مَن يشربها لسبب في نفسها، فغيرها من المخلوقات تحتاجها فتطلبها. ومن الثانية (مُخالفاً للأصل، أو آخذاً بلغة من لغات العرب) فهذا يؤخذُ به ولا يُقاس عليه، فهو كما ورد في المثَل (مُكرهٌ أخاكَ لا بَطل) فالأصلُ فيه أن يكونَ (مُكرهٌ أخوك لا بطل) [97]؛ لأنّ اسمَ المفعول يحتاجُ إلى نائبِ فاعل؛ لأنّه محوّلٌ عن الفعل المبنيّ للمجهول.

9. النقض : وقد ورد عن ابن جني في أبواب مختلفة وهي (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارضٌ)[98]، كأن تقول: (ضربَ زيداً غُلامُه) فقد نُقضتْ مرتبة الفاعل في الجملة وصار حقّه التأخير عن المفعول به لاتصاله بعارض وهو الضمير العائد على المفعول به؛ لأنّ الضمائر حقها العودة على متقدّم لا مُتأخر، فلو قلنا (ضرب غلامُه زيداً) لكان ذلك باطلاً؛ لتعلّق الضمير بمتأخر، وهذا ما أطلق عليه البلاغيونَ بـ(ضعف التأليف) وهو مُخرجٌ الكلامَ عن فصاحته[99]، وكذلك جاء في (باب في نقض العادة) [100]، ومن ذلك ـ أيضاً ـ ما جاء في جمع (نِعْمَة) (أنعُم) كما في قوله تعالى: ﴿**فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ**﴾ [101]، وهي خلافٌ لقياس ما مفرده على وزن (فِعلة) فالأصل فيه أن يكونَ على وزن (فِعَل) مثل: (نقمةٍ، نِقَم) و (حِكمةٍ، حِكَم).

أما ما جاء في «(باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها)، ... ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً. وذلك كقول **الله** سبحانه: (**أأنت** قلتَ للناس)[102] أي ما قلت لهم، وقوله: (**آلله** آذن لكم)[103]أي لم يأذن لكم.

وأما مثال دخولها على النفي كقوله –عزّ وجلّ – :(ألستُ بربكم) [104] أي أنا كذلك»[105].

10. النقل الوظيفي: أشار إليه الجرجاني في القول بـ (تقديم لا على نية التأخير) ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له بابًا و إعراباً غير إعرابه [106]، ومن ذلك أنْ تأتيَ بالفاعلَ وتقدّمه عن الفعل والمفعول به فيصبح حقّه الابتداء كما في قولنا (سعيدٌ ركبَ الفرسَ) فلو قُلتَ (ركبَ سعيدٌ الفرسَ) لكانَ جائزاً

ولكنّ العربَ قدّمتْ الشيءَ للأهميّة أو الضرورة الشعريّة[107] أو غيرها.

الخاتمة:

بعد ما جرى عرضه من آراء اللغويين والبلاغيين وبعض

المفسرين واللغويين المعاصرين، فإنّ القصد في الحديث عن القرينة الدلاليّة إنما هو غايةٌ توصل العمل في هذا البحث إلى دقة استخدام حروف المعاني كما ينبغي لها أن تكون، وكما وردت في اللسان العربي وكتب اللغة، وقد يقوم العمل على لفت النظر إلى مزج الدراسات النحويّة بالفروع الأخرى من علوم اللغة، بوصفها جسداً واحداً يخدم المعنى؛ وذلك عندما يقوم البحث بتحليل العمل الوظيفي والدلالي عند النحويين والبلاغيين والمفسرين، وتطبيقها بنموذج من الشعر العربي، وتقديمها بحُلّة تكشف القناع عن المعاني التي تتضمنها الأدوات في الأبواب النحويّة المختلفة، لا العمل على توضيح الباب النحوي وعمله في الجملة العربية (كإعمال حروف التوكيد فيما بعدها).

النتائج:

أفاضت الدراسة في بيان فضل القرائن الحرفيّة وغير الحرفيّة في الدراسات القديمة والحديثة من خلال الاستشهاد بآراء أصحاب الفضل والقدر العالي ممّن تمكنوا من اللغة على الوجهين؛ النظري والتطبيقيّ، كما أنّ الدراسة وضعت من الشواهد ما يعزز وجهات النظر التي سعت إلى إثباتها وتأكيدها.

وعليه فقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. تعدّ القرائن الحرفيّة أمّ القرائن الدّلاليّة في الجملة العربيّة، والدراية بها تكشف القناع عن المعاني في الجملة العربيّة.
2. تكشف القرائن الحرفيّة في الجملة عن حالة المخاطَب ودرجة الاهتمام به، وكما تكشف عن حالة المتكلم.
3. المعرفة بدور الأدوات تمكّن المتكلم من التصرّف في الدّلالة؛ فيكون قادراً على تحويل المجاز إلى حقيقة أو الحقيقة إلى مجاز.
4. القرينة الحرفيّة واللفظيّة قرينتان معنويّتان خالصتان يحتاج فيهما الدارس إلى التأمُّل وإعمال الذهن حتى يُعلقها في الدّلالة بالشكل الصحيح والغرض المقصود، لذلك أطلقَ عليها بـ(قرائن التعليق).

التوصيات:

توصي الدراسة بـ:

1. توجيه أقسام اللغة العربية في الجامعات العربية إلى دراسة الفروع اللغويّة مجتمعةً في بيان الدّلالة.
2. توجيه الدراسات نحو الجانب التطبيقيّ الذي يمزج بين فروع اللّغة بما يضمن بيان حقيقة التراكيب الدّلاليّة المرجوة من الجملة العربيّة.
3. تأكيد مجامع اللغة العربيّة على فضل القرائن الحرفيّة في الدّلالة العربيّة بعملٍ تطبيقيٍّ حقيقيّ يكفلُ بيانَ فضل العناية بالأدوات في الجملة العربيّة وعلاقة ذلك بتحديد الدّلالة.
4. قيام أقسام اللغة العربيّة بإعادة النظر في الكثير من الدراسات الحديثة التي ترى أنّ دراسة الأدب العربيّ لا يلزمها العلم والمعرفة بفروع اللّغة ولا يلزمها المزج بينها وبين باقي فروع اللّغة، ونخص بالذكر الدراسات التطبيقيّة.

الهوامش:

1. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فضل، ط1،1992، دار الكتب العلمية، بيروت، ص19.
2. انظر ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط4، 1971م، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ص439 – 440
3. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط2، 1999، دار طيبة للنشر، الرياض، 3/51 انظر في ذلك ما جاء في علاقة التراكيب اللغويّة في تحديد ترتيب الغُسل عند الوضوء في قوله تعالى : " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم " (المائدة 6).
4. وانظر كذلك الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1، 2000م، مؤسسة الرسالة، عمان،7/543 وفي ذلك ما حكاه في الخلاف في تفسير قوله تعالى : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع "(النساء 3) وانظر كذلك ما حكاه ابن كثير في تفسيره في هذه الآية 2/209
5. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، 1984، مكتبة دار التراث العربي، بيروت،1/337،338.
6. انظر مقدمة المحقق ص3، المرادي، مرجع سابق.
7. الخطابي، رسالة بيان إعجاز القرآن الكريم (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط3، 1976، دار المعارف، مصر، ص29.
8. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3،2004، مكتبة الخانجي، مصر، 3/117.
9. أبو القاسم الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط6، 1996، دار النفائس، بيروت، ص54.
10. لو أخذنا في ذلك أدوات التوكيد في اللغة العربية لوجدنا أننا نتنقل بالأساليب لبلوغ الجملة دلالتها وهذه الأساليب هي : جُمَل القَسَم، نونا التوكيد الثقيلة و الخفيفة، لام الأمر، لام الابتداء، حرف التوكيد والنصب إنّ، قد مصاحبة للفعل الماضي، أمّا الشرطية، أحرف التنبيه، أداة العرض ألا، وأداة التحضيض (هلا) وكل هذه الأساليب تتماثل في الغرض وتختلف في الدلالة بحسب ما يصحبها من اسم أو فعل، وهذا أقرب إلى ما حكاه الدكتور إبراهيم مصطفي في كتابه إحياء النحو انظر (ص6–4) في أسلوب التوكيد والنفي، فقد ذكر «إنّ العمل على بيان مواضع التوكيد بأنواعه في الجملة العربية يوضح أساليب العربية وسرها في التعبير».
11. أبو هلال العسكري، الفروق اللغويّة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط3، 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص36.
12. ابن يعيش، شرح الفصل، عالم الكتب، بيروت، 8/2.
13. سورة المائدة (116).
14. سورة يونس (59).
15. ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، 2001، دار الكتب العلمية، بيروت،2/470.
16. ابن هشام، جمال الدين، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1995، المكتبة العصرية، بيروت، ص322.
17. سيبويه – الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1/12.
18. القيامة 31.
19. ابن يعيش، شرح المفصل، 3/108.

20. ممدوح الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ط1، 1996، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 170–169، بتصرف.

21. وانظر في ذلك خديجة الصافي، نسخ الوظائف النحويّة، ط1،2008، دار السلام، مصر، ص97 وما بعدها. فقد أوردت في الكتاب فصلاً كاملاً تتحدث فيه عن دور الأدوات في نسخ الأنماط الإنشائية إلى أنماط خبريّة.

22. ابن يعيش، المرجع السابق، 1/203

23. التوبة 3

24. البقرة 124

25. انظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، ط1،1993، دار الغرب الإسلامي، بيروت، –1/27 28،

26. وانظر البيهقي، المحاسن والأضداد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، 1991، دار المعارف، مصر،1/128. 129.

27. ابن جني – الخصائص، 1/203

28. انظر التهاوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق محمد علي بسج، ط1، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت،1/446.

29. الشريف الجرجاني، التعريفات، ط1، 1997، دار الفكر، بيروت، ص123.

30. ابن يعيش، شرح المفصل، 8/2.

31. ابن جني – الخصائص 2/463

32. سورة الطارق (9).

33. ابن جني – الخصائص، 2/459.

34. لو نظرتَ إلى باب (تجاذب المعاني والإعراب) 2/459 لوجدتَ أنه يُشيرُ إلى أنّ الأدوات روابط الجملِ، ولو نظرتَ إلى باب (التفسير على المعنى) 2/463 لوجدتَ أنّ الأدوات الظاهرة تدلّ على الأدوات المضمرة، ولو نظرتَ في باب (التام يُزاد عليه فيعود ناقصاً) 2/ 62 لوجدتَ إنّ دخول الأدوات في تركيب الكلمة يُقدّر محذوفاً، ولو نظرتَ في باب (نقض الأوضاعِ إذا ضامها طارئٌ) 2/470 لوجدتَ أنّ الأدوات تحوّل الجملة الخبرية إلى إنشائيّة...

35. ابن جني – مرجع سابق، 2/452.

36. البقرة 48

37. البقرة 28

38. الفاتحة 2

39. ابن جني، مرجع سابق، 2/63.

40. الزركشي – البرهان في علوم القرآن، 1/312.

41. انظر في ذلك ما قاله الخطابي في رسالته بيان إعجاز القرآن الكريم، ص19.

42. كأنْ تنفي الفعل المضارع بلم للدلالة على نفي الماضي، وكأنْ تأتي بـ(إذا) الشرطيّة للدلالة على ما هو متيقّنُ حدوثه ...

43. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، 1968، مكتبة الخانجي، مصر،1/75،76.

44. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط5، 2004، مكتبة الخانجي، مصر، ص202،203.

45. الجاحظ – البيان والتبيين، 1/139.

46. انظر القزويني – الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، 1993، دار الجيل، بيروت،1/67،71.

47. انظر فاضل السامرائي، معاني النحو، ط4، 2009، دار الفكر، عمان،4/119 وما بعدها و4/123 وما بعدها.

48. القزويني – الإيضاح، 1/70. انظر توضيح المحقق لمؤكدات الحكم في الحاشية. وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 2/390،391.

49. كالحديث عن الفرق بينَ (مذ ومنذ ومِن) فكلٌّ منها يختصّ باستعمالٍ يختلفُ عن الآخر، وقد تجدُ أنّ دلالة (مذ) تتغيرُ دلالتها بحسب ما يتبعها، مع أنّ عملها فيما بعدها هو الجر ـ في الغالب ـ انظر في ذلك فاضل السامرائي، معاني النحو، 3/73.

50. الدخان 49

51. الزركشي – مرجع سابق، 2/200،201.

52. انظر ابن جني، الخصائص، 2/210 والسيوطي، المزهر، تحقيق محمد عبد الرحيم، ط1، 2005، دار الفكر، بيروت، ص277.

53. ابن جني، الخصائص، 2/214.

54. انظر القزويني، الإيضاح 5/96.

55. الجاحظ، البيان والتبيين،2/20.

56. انظر خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط1، 1988، دار المعرفة الجامعيّة، ص60.

57. انظر في ذلك ما حكاه الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو (ص5) عند حديثه عن أدوات النحو فقد قال: دُرستْ هذه الأدوات كما ترى متفرقة، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تُحدثُ مِن أثرٍ في الإعراب، وأُغفِلَ شرّ إغفالٍ درسُ معانيها، وخاصّةً كلّ أداةٍ في النفي ...

58. ومن الكتب التي دعت إلى تجديد النحو كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، تجديد النحو لشوقي ضيف ، نحو التيسير لأحمد عبدالستار الجواري ، النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي وغيرها.

59. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط1، 1938، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص أ.

60. قرائن التعليق (القرائن المعنويّة): هي مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحةً عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعيّة (وتحتها فروع أيضاً) وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنويّة على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية. انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (ص178)

61. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، 2006، عالم الكتب، القاهرة، ص182.

62. انظر سيبويه، الكتاب، 3/117.

63. تمام حسان – مرجع سابق، ص180،181.

64. ممدوح الرمالي – العربية والوظائف النحوية، ص270.

65. ممدوح الرمالي، المرجع سابق، ص275 – 276.

66. انظر ممدوح الرمالي، المرجع السابق، ص276.

67. (الأصل المفترض) هو ما جاء به بعض النحاة لتبرير العلامة الإعرابية بالاتكاء على نظريّة العامل، فرؤوا أنّ أصل قولهم مثلاً (ظننتُ زيداً مُذنباً) هو (زيد مذنبٌ) وشتّان بين المعنيينِ في إصدار الحكم على زيدٍ، فما رأوه

أصلاً للكلام هو جملة نواةٍ قبل أن يطرأ عليها العناصر التحويليّة من مثل (النفي، الزمن، ...) لتغيّر من دلالتها بوصفها ملمحاً من ملامح النسخ الدلالي. انظر خديجة محمد صافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ط1، 2007، دار السلام، القاهرة، ص15.

68. خديجة محمد الصافي – المرجع السابق، ص15.

69. انظر ممدوح الرمالي، مرجع السابق، ص 16.

70. انظر الزمخشري، أبو القاسم جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1، 1999، دار الكتب العلمية، بيروت، ص118.

71. آل عمران 144.

72. البقرة 137.

73. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، 2/470. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ط1، 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت،1/276.

74. السيوطي، المرجع السابق، 1/103.

75. طه 92، 93.

76. الأعراف 12.

77. سورة ص 75.

78. الحديد 29.

79. ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب، تحقيق صلاح عبد العزيز علي السيد، ط1، 2004، دار السلام، القاهرة 1/318.

80. سيبويه، الكتاب، 1/73.

81. الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، ط1، 1981، دار المريخ، السعودية، ص32، 36.

82. مريم 4.

83. القمر 12.

84. انظر ابن هشام، جمال الدين، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1995، المكتبة العصرية، بيروت، ص278.

85. ابن جني، الخصائص، 2/219، والبيت في ديوان النابغة، ص24.

86. المرجع السابق 2/221.

87. المرجع السابق 2/223.

88. ابن هشام – مغني اللبيب، 1/25.

89. الأنبياء 62.

90. القزويني، الإيضاح، 3/52.

91. سورة هود (5).

92. السيوطي – الأشباه والنظائر، 1/239 – والآية من سورة النمل (25)

93. البقرة 11.

94. البقرة 117.

95. البقرة 172 – 173.

96. ابن جني، مرجع سابق، 1/103.

97. المرسلات 34 – 37.

98. انظر ابن هشام، مغني اللبيب، 2/626.

99. انظر ابن هشام، المرجع السابق، 2/876.

100. البغدادي، عبد القادر خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، 1996، مكتبة الخانجي، مصر،7/299.

101. انظر ابن جني – مرجع سابق، 1/300

102. انظر ابن جني، مرجع سابق، 1/300، والقزويني، الإيضاح، 1/27.

103. ابن جني، مرجع السابق، 2/18.

104. النحل 112.

105. المائدة 116.

106. يونس 59.

107. الأعراف 172.

108. انظر ابن جني، مرجع سابق، 2/470.

109. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106.

110. انظر الإستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط1،1978، جامعة قاريونس، بنغازي 4/458.

قائمة المصادر والمراجع/العربية:

1. القرآن الكريم

2. الإستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط1، 1978م، جامعة قاريونس، بنغازي.

3. البغدادي عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، 1996م، مكتبة الخانجي، مصر.

4. البيهقي، إبراهيم بن محمد، المحاسن والمساوئ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1،1991م، دار المعارف، مصر.

5. التهاوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق محمد علي بسج، ط1، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

6. الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط3،1968م، مكتبة الخانجي، مصر.

7. الجرجاني، الشريف، التعريفات، ط1، 1997م، دار الفكر، بيروت.

8. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط5، 2004، مكتبة الخانجي، مصر.

9. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت.

10. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، 2006 م، عالم الكتب، القاهرة.

11. الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، ط1، 1993م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

12. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، رسالة بيان إعجاز القرآن الكريم (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط3، 1976م، دار المعارف، مصر.

13. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط4، 1971م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

14. خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط1، 1988م، دار المعرفة الجامعيّة، مصر.

15. الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، ط1، 1981م، دار المريخ، السعودية.

16. الرمالي، ممدوح، العربية والوظائف النحوية، ط1، 1996م، دار المعرفة الجامعيّة، مصر.

17. الزجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط6، 1996م، دار النفائس، بيروت.

18. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، 1984م، مكتبة دار التراث، بيروت.

19. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1، 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.

20. السامرائي، فاضل، معاني النحو، ط4، 2009م، دار الفكر، عمان.

21. سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، 2004م، مكتبة الخانجي، مصر.

22. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، ط1، 1403 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

23. الصافي، خديجة، نسخ الوظائف النحويّة، ط1، 2008م، دار السلام، مصر.

24. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغويّة، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط3، 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت.

25. القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، 1993م، دار الجيل، بيروت.

26. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط2، 1999، دار طيبة للنشر، الرياض.

27. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فضل، ط1، 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت.

28. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط1، 1937م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

29. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1995م، المكتبة العصرية، بيروت.

30. ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب، تحقيق صلاح عبد العزيز علي السيد، ط1، 2004م، دار السلام، القاهرة.

31. ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ط1، 1999م، عالم الكتب، بيروت.

Translated References

List of resources and references

1. *The Noble Quran*
2. *Estrabathee, RaDee Aldin, Sharh AlraDee 'ala Alkafyeh, Audited by Yussif Hassan Omar, Ed.1, 1991, Daar Alma'aref, Egypt.*
3. *AlBaghdadi AbdulKader, Khazanat Al-Adab, Audited by Abdussalam Haroun, Ed.3, 1996, Khanji Bookshop, Egypt.*
4. *AlBayhaqi, Ibrahim Ibn Mohammad, AlMahasen Wa AlMasawe'a, Audited by Mohammad Abo AlFadl Ibrahim, Ed.1, 1991, Daar Alma'aref, Egypt.*
5. *Altahawee, Kashaf Istelahat Alfunoon, Audited by Mohammad Ali Basaj, Ed.1, 1998, Daar Alkotob Al'elmyyah, Beirut.*
6. *Aljahezh, Amr Ibn Bahr, Albayan Wa Altabyeen, Audited by Abdussalam Haroun, Ed.3, 1968, Khanji Bookshop, Egypt.*
7. *Aljerjani, Alsharif, Alta'areefat, Ed.1, 1997, Daar Alfikr, Beirut.*
8. *Aljerjani, Abdulqaher, Dala'el Ale'ajaz, Audited by Mahmoud Mohammad Shaker, Ed.5, 2004, Khanji Bookshop*
9. *Ibn Jinni, Abo Alfateh Othman, AlKhasa'es, Audited by Abdulhameed Hindawi, Ed.1, 2001, Daar Alkotob Al'elmeyyah, Beirut.*
10. *Hassan, Tammam, Alloghah Al'arabeyah Ma'anaha Wa Mabnaha, Ed.5, 2006, 'Aalam Alkotob, Cairo.*
11. *Alhamwee, Yaqout, Mo'ajam AlOdabaa', Audited by Ihsan Abbas, Ed.1, 1993 Daar AlGharb Alislami, Beirut.*
12. *Alkhattabi, Abu Suleiman Hamad Bin Mohammad, Resalat Bayan E'ajaz AlQua'an Alkareem (Thalaath Rasael Fi E'ajaz AlQura'an), Audited by Mohammad Khalafallah Ahmad, Mohammad Zaghlool Salam, Ed.3, 1976, Daar Alma'aref, Egypt.*
13. *Ibn Khaldon, Abdulrahman Ibn Mohammad, Almouqaddemah, Ed.4, 1971, Daar Iheaa' Alturath AlArabi, Beirut.*
14. *Khaleel, Helmi, Alarabiyah Wa 'Elm AlLoughah AlBounyawee, Ed.1, 1988, Daar AlMa'arefah Aljame'eyyah, Egypt.*
15. *Alkhouli, Mohammad Ali, Qawa'ed Tahweelyyah LilLoghah AlArabiyah, Ed.1, 1981, Daar AlMarreekh, KSA.*
16. *Alremali, Mamdouh, AlArabiyah Wa AlWazha'ef AlNahawyyah, Ed.1, 1996, Daar AlMa'arefah Aljame'eyyah, Egypt.*
17. *AlZajjaji, Abo AlQassem, AlEedhah Fee 'Elal AlNahw, Audited by Mazen Mobarak, Ed.6, 1996, Daar AlNafa'es, Beirut.*
18. *Alzarkashi, Badr Eldeen MohammadIbn Abdullah, Alborhan Fee 'Oloom AlQur'aan, Audited by Mohammad Abo Alfadhl Ibrahim, Ed.3, 1984, Daar Alturath Bookshop, Beirut.*
19. *Alzamakhshari, Abo AlQassem Jarallah Mahmoud Ibn Omar, Almofassal, Audited by Emele Badee'a Yaqoub, Ed.1, 1991, Daar Alkotob Al'elmyyah, Beirut.*
20. *Alsamerra'ee, Fadhel, Ma'ani AlNahw, Ed.4, 2009, Daar Alfikr, Amman.*
21. *Yabawaih, Amr Ibn Qinber, Alkitab, Audited by Abdussalam Haroun, Ed.4, 2004, Khanji Bookshop, Egypt.*
22. *Alsoyouti, Jalaluddin Abdulrahman, AlAshbah Wa Alnatha'er, Ed.1, 1403 Hegira, Daar Alkotob Al'elmyyah, Beirut.*
23. *AlSafi, Khadeejah, Naskh Alwatha'ef AlNahawyyah, Ed.q, 2008, Daar Alsalam, Egypt.*
24. *Alsa'eedi, Abdulmota'al, Alnahw Aljadeed, Ed.1, 1947, Daar Alma'aref, Cairo.*
25. *Al'askari, Abo Hilal Alhasan Ibn Abdullah, Alforoq Alloghawyyah, Audited by Mohammad Basel Oyoon Alsood, Ed.3, 2005, Daar Alkotob Al'elmyyah, Beirut.*
26. *Alqazweeni, Alkhateeb, AlEedhah Fee Oloom Albalaghah, Audited by Mohammad Abdulmon'em Khafaji, Ed.3, 1993, Daar Aljeel, Beirut.*
27. *Ibn Katheer, Tafseer AlQur'aan Al'Atheem, Audited by Sami Ibn Mohammad Salameh, Ed.2, 1999, Daar Taibah Lilnasher, Riyadh.*
28. *Almouradi, Alhassan Ibn AlQassem, Aljana Aldani, Audited by Fakhruddeen Qabaweh, Mohammad Nadeem Fadhl, Ed.1, 1992, Daar Alkotob Al'elmyyah Beirut.*
29. *Mustafa, Ibrahim, Ihea'a Alnahw, Ed.1, 1937, Printhouse of Lajnat Alta'leef Wa Altarjamah Wa Alnasher, Cairo.*
30. *Ibn Hisham, Jamaluddeen Ibn Youssif, Moughni AlLabeeb, Audited by Salah Abdulaziz Ali Assayyed, Ed.1, 2004, Daar Alsalam, Cairo.*
31. *Ibn Ya'eesh, Mwaffakuddeen, Sharh Almofassal, Ed.1, 1999, 'Aalam Alkotob, Beirut.*